



سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2011-2018

د. وصفي محمد عقيل*

ملخص

الأهداف: تناولت الدراسة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه دول الخليج العربية 2011-2018، وهدفت إلى بيان طبيعة السياسة الخارجية للسلطنة في عهد السلطان قابوس تجاه دول الخليج العربية، حيث اتّسمت السياسة الخارجية للسلطنة في عهده بقدرٍ كبيرٍ من الحياد والاستقلالية، وهو ما أثار عدداً من التساؤلات المتعلقة بقدرة صانع القرار السياسي العُماني على اتّباع سياسة خارجية براغماتية معتدلة تجاه قضايا المنطقة.

المنهج: استخدمت الدراسة منهج النظم، الذي يهتم بتحليل التفاعل بين النظام والبيئة وبين مختلف أجزائه، حيث تم اعتبار النظام السياسي وحدة التحليل الأساسية وبما يتضمّن ذلك من تفاعلات متبادلة. تُساهم مجموعة المدخلات وعملية المعالجة في بيان المخرجات التي تمثّل المواقف الخارجية للدولة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أنّ السياسة الخارجية العُمانية تستند إلى جملة من الثوابت الدستورية والتاريخية التي تُمكنها من نسج علاقات دولية براغماتية حيادية ومستقلة وفق أسس منفتحة بعيدة عن سياسات التحالف أو الاستقطاب الإقليمي.

الخاتمة: تبين في خاتمة الدراسة بأنّ المعطيات التاريخية والجغرافية وبُنية النظام السياسي والمعتقد الديني والإمكانات الاقتصادية، تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية للسلطنة وتدفعها لتبني إستراتيجية سلمية ومستقلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العُمانية، مجلس التعاون، دول الخليج العربية.

* جامعة اليرموك، الإيميل: wasfi.aqeel@yu.edu.jo

– تُسلّم البحث في 2018/11/7، عدّل في 2019/8/26، أُجيز للنشر في 2019/10/29.

المقدمة

تُمارس سلطنة عُمان سياسة خارجية متميزة عن غيرها في منطقة الخليج؛ إذ تسعى دائماً لعدم صنع الأعداء أو انتقاد الأصدقاء، وقد بدا ذلك واضحاً بعد اندلاع أحداث الربيع العربي وما تبعه من تصاعد للصراعات الأهلية، وطغيان ظاهرة الاستقطاب الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث سعت للابتعاد عن سياسة المحاور والاصطفاف خلف أي طرفٍ من أطراف الصراع، وبقيت تتبّع قدراً كبيراً من الاستقلالية في سياستها الخارجية وبشكل متميز عن غيرها من الدول الخليجية؛ مما يشير إلى اهتمامها باستقرار نظامها السياسي ومصالحتها الوطنية.

لقد تأثرت السياسة الخارجية العُمانية وإلى حدٍّ كبيرٍ بتاريخها السياسي وفكرها الإباضي وموقعها الجيوستراتيجي؛ وهو ما ساهم في طغيان الطابع البراغماتي عند تعاطيها مع الأزمات الخليجية والإقليمية وهو ما أضفى طابعاً مميزاً على سياسة السلطنة الخارجية، وعزّز من مكانتها الإقليمية كدولة معتدلة بين دول الخليج العربية، على الرغم من كونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي والذي يضم السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، حيث انخرطت معظم دوله في الأزمات الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر، لا بل أنّ بعضها دخل أحياناً بمواجهات عسكرية مباشرة وغير مباشرة مع أعداءٍ مفترضين في مناطق الصراع.

من الواضح، أنّ تركيبة السلطنة وقيمها السياسية قد ساهمت في ثبات التفاعلات الخارجية للدولة، بالشكل الذي حافظ على ميزة استقرار كبيرة لها بين مجموعة الدول الخليجية، لذا كسبت السلطنة ثقةً واحتراماً غربياً بسبب تبنيها للسياسات المعتدلة بالشكل الذي أضفى عليها طابعاً داعماً للسياسات الغربية بالحفاظ على قدرٍ من الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وبما يُعزّز من النظرة الإيجابية لتوجهاتها السلمية على الصعيد الدولي.

لذلك رصدت الدراسة مرحلة جديدة للسياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس اتسمت بالاستقلالية عن غيرها من الدول الخليجية، وعدم

الانخراط في الأزمات الإقليمية بالشكل الذي يُفضي لانشغالها عن تحقيق تنميتها الداخلية، حيث غلب عليها الحياد الإيجابي والحفاظ على قدر كبير من حرية التصرف بعيداً عن قرارات دول مجلس التعاون الخليجي، كما غلب عليها طابع البراغماتية من خلال عدم التصلب في المواقف السياسية والوقوف على مسافات واحدة من الشركاء الإقليميين والنأي بالنفس عن صراعاتهم الإقليمية، كما اتّسمت بالاعتدال عبر الابتعاد عن اتخاذ أية مواقف متحيّزة أو متطرّفة تجاه المشكلات الإقليمية؛ وهو ما جعلها بعيدة كلّ البعد عن التجاذبات والاستقطابات الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة

تتضح الأهمية العلمية للدراسة من محاولتها الكشف عن أثر بنية النظام السياسي في تشكيل توجّهات وتحديد سلوك الدول في الخارج، وبيان مدى تأثيرها وانعكاسها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، كما تُساهم في التعرف على مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية والعوامل المؤثرة فيها، عبر الوقوف على دور المحدّدات الداخلية في صناعة القرار السياسي الخارجي تجاه عددٍ من القضايا الخليجية.

أما الأهمية العملية للدراسة، فتتضح مما توفّره من معلومات للباحثين وصنّاع القرار عن كيفية تحليل معادلة الاستقلالية والوسطية والاعتدال التي تُمارسها سلطنة عُمان في ظل بيئة إقليمية يطغى عليها الاستقطاب المذهبي والتحالف العسكري، وهو ما يُفسّر بقاءها بعيداً عن الصراعات الأهلية والنزاعات الإقليمية في المنطقة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الكشف عن طبيعة ثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ومتغيّراتها تجاه دول الخليج العربية بعد أحداث الربيع العربي عام 2011، وتعرّف العوامل التي تُمكن صانع القرار السياسي العُماني من انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن الدول العربية الخليجية، وهو ما يتطلب تعرّف مرتكزات

السياسة الخارجية العُمانية وثوابتها الوطنية، وكيفية صناعة القرار في الدوائر الرسمية، ومدى انعكاس المحدّات الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية، ومن ثم بيان توجهات ومواقف السلطنة تجاه عدد من القضايا الخليجية المهمة.

مشكلة الدراسة وتسؤلاتها

على الرغم من تشابه النظام السياسي العُماني مع الأنظمة الخليجية، إلّا أنّ السلطنة تنتهج نهجاً سياسياً مستقلاً عن غيرها من دول الخليج، ففي الوقت الذي تتصاعد فيه حدة الصراعات الأهلية والتجاذبات الإقليمية في منطقتي اليمن والخليج العربي، تتسم السياسة الخارجية للسلطنة بقدر كبير من الحياد والاستقلالية؛ مما أثار عدداً من التسؤلات على النحو الآتي:

- ما العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لسلطنة عُمان؟
- كيف تؤثر العوامل في بنية النظام السياسي العُماني في تشكيل سلوكه السياسي الخارجي؟
- ما طبيعة توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه القضايا الخليجية والمسائل الإقليمية؟

ففي الوقت الذي يُمكن الاعتقاد فيه بأنّ التركيبة البنيوية للدول تلعب دوراً واضحاً في احتمالية انخراطها أو عدم انخراطها في مواجهات سياسية وعسكرية مع غيرها، إلّا أنّ السياسة العُمانية عبّرت وبشكل واضح عن المسؤولية السياسية للسلطنة تجاه دول المنطقة في إطار التدخل الإيجابي لحل تلك الصراعات، ودعوة دول الجوار لإعادة النظر بفكرة العدائية والصدام والتحوّل عنها باتجاه فكرة السلم والأمن والتعاون.

فرضية الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مركزية مفادها أنّ بنية النظام السياسي لسلطنة عُمان -كمتغيّر مستقل- تُساهم في تحديد توجهاتها الخارجية -كمتغيّر تابع- وبشكلٍ متمايز عن غيرها من الدول في منطقة الخليج العربي، وقد

صيغت فرضية الدراسة على النحو التالي: "تؤثر بنية النظام السياسي العُماني في تشكيل توجهاته الخارجية".

وقياساً على تلك الفرضية المركزية تم الافتراض أيضاً بأنَّ الموقف الخليجي الموحد لا يُمثِّل الإطار الرئيس الذي تستند إليه عُمان في تحديد ملامح دورها الإقليمي، فكلما توخَّدت المواقف الخليجية تجاه أزمة إقليمية ما أدارت سلطنة عُمان سياستها الخارجية بشكلٍ مستقلٍ بعيداً عن تلك الأزمات.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج النظم الذي يهتم بتحليل التفاعل بين النظام والبيئة وبين مختلف أجزائه، فالنظام السياسي العُماني باعتباره وحدة التحليل يستند إلى مجموعة من العناصر التي ترتبط في ما بينها وظيفياً بما يتضمَّنه ذلك من تفاعلات وتأثيرات متبادلة بين أجزائه، حيث تُساهم مجموعة المدخلات التي تظهر في المطالب والتأييدات إلى دفع النظام إلى النشاط والحركة، ثم تُساهم عملية المعالجة في استيعاب المطالب والتأثيرات داخل أبنية النظام التنفيذية والتشريعية، ثم تظهر تلك المعالجة على شكل مخرجات تمثل المواقف التي تعبّر عن استجابة النظام السياسي لتأثيرات البيئة الداخلية.

كذلك، وبهدف تحقيق التكامل المنهجي استخدمت الدراسة منهج صنع القرار على اعتبار أنَّ دائرة صنع القرار هي شبكة من التفاعلات الديناميكية التي تحدث بين صانع القرار والبيئة، والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطوياً، هذا وتكمن الوظيفة الرئيسية بصناعة القرارات الملزمة التي تهَمُّنا هنا بما يتعلَّق بالسياسة الخارجية من خلال تطبيق النموذج المعرفي لعملية صنع القرار.

الدراسات السابقة

تتميّز هذه الدراسة بتناولها لأثر البنية السياسية في تحديد السلوك السياسي، لكن وعلى الرغم من وجود ندرة في أدبيات السياسة

الخارجية لسلطنة عُمان، إلا أنَّ هناك مجموعة من الدراسات الجادة التي تناولت موضوع البحث.

- دراسة (Congressional Research Service, 2019) وبعنوان "Oman: Politics, Security, and U.S. Policy"، والتي تشير إلى أنَّ سلطنة عُمان تميل إلى وضع نفسها كوسيط في النزاعات الإقليمية، وتتجنب الانضمام إلى حلفائها الخليجيين في مجلس التعاون الخليجي، وهي سياسة انتهجها السلطان قابوس منذ توليه الحكم عام 1979 بهدف عزل السلطنة عن الأزمات الإقليمية.
- دراسة بن مسن (2017)، بعنوان "مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيّرات الإقليمية 2005-2016"، وتُعَدُّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تناولت تأثير العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية العُمانية؛ حيث توصّلت إلى أنَّ السياسة العمانية اتّسمت بالاستقلالية والحياد الإيجابي ورفض فكرة التحالفات الإقليمية، ولكن هذه الدراسة لم توضّح آلية صنع القرار في السياسة العُمانية.
- دراسة الوهيبي (2012)، بعنوان "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970-2011"، حيث تناول الباحث دور الموقع الجغرافي في التأثير على السلوك السياسي لسلطنة عُمان، وكيف ساهم في اتباعها نهجاً معتدلاً يقوم على اتباع سياسة خارجية تركز على مبادئ التعايش السلمي مع دول الجوار، إلا أنَّ هذه الدراسة أغفلت دور العوامل غير الجغرافية في السياسة العُمانية.
- دراسة الدرمني (2012)، بعنوان "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان 1981-2012"، وفيها بيّن الباحث أنَّ الفكر السياسي العُماني ممثلاً بالفكر السياسي للسلطان قابوس والثقافة السياسية المجتمعية من أهم روافد التنمية السياسية العُمانية، لكنّها لم تُفسّر كيفية مواجهة صانع القرار العُماني لحالات الاستقطاب السياسي الإقليمي.

– دراسة (Lefebvre, 2009)، بعنوان "Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century"، وفيها بيّن الباحث أنّ سلطنة عُمان تتّبع سياسة خارجية إقليمية فريدة تتميز بالاستقلالية والبراغماتية والاعتدال، وذلك بسبب هيمنة السلطان بشكل متفرّد على عملية صنع القرار السياسي، لكنّها لم تفسر كيفية إدارة هذه السياسية في ظل التعقيدات البيروقراطية للمؤسسات السياسية.

مفاهيم الدراسة

السياسة الخارجية العُمانية

تُعرف السياسة الخارجية بأنّها "القرارات التي تُحدّد أهداف الدول خارج حدودها السياسية لتسيير علاقاتها مع الدول الأخرى" (بركات وآخرون، 1989، ص.347)، ويُعرّفها كريستوفر هل بأنّها "مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها ويُنظّمها فاعل مستقل في العلاقات الدولية" (Hill, 2003, p.3)، ولعل من أبرز الدوافع التي تناولت تحليل السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، ذلك التمايز الذي تتسم به السياسة العُمانية الحديثة عن غيرها من الدول الخليجية تجاه القضايا الإقليمية.

ومن خلال تتبّع تطوّر السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس نجد أنّها مرّت بثلاث مراحل:

– مرحلة الانفتاح: 1970–1980، وهي الفترة التي شهدت حكم السلطان قابوس والذي اتّبع سياسة أكثر انفتاحية تجاه الدول العربية وإيران وبشكل مغاير تماماً لسياسة والده الانعزالية والمحافظة والمنغلقة (الفطيسي، 2015).

– مرحلة التعاون الخليجي: 1981–2002، وخلالها اتّسمت السياسة الخارجية بالتفاعل والتأييد للسياسات الخليجية، والتي تبلورت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي 1981، والوقوف إلى جانبها في حربها ضد العراق عام 1991 وفرض الحصار الاقتصادي عليه حتى عام 2002.

- مرحلة الحياد الإيجابي: 2003-2010، واتّسمت سياسة عُمان الخارجية خلالها بالانتقال من التأييد المطلق للدول الخليجية إلى اتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانخراط في صراعات المنطقة، مع الاهتمام بتدعيم التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتوسيع إطار التعاون الإقليمي والانفتاح الدولي.

هذا وسترصد هذه الدراسة المرحلة الرابعة للسياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾

وهو منظومة مؤسسية إقليمية تأسست عام 1981 بهدف تعزيز التعاون المشترك للدول العربية المطلة على الخليج، ويتألف من مجموعة دول عربية ذات نظام حكم ملكي بهدف تحقيق التنمية والتعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، ويضم في عضويته الإمارات العربية المتحدة والتي تتألف من سبع إمارات اتحادية، ومملكة البحرين وهي عبارة عن جزيرة صغيرة تقع في الطرف الغربي من الخليج، والمملكة العربية السعودية وهي دولة ملكية وراثية في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، ودولة قطر وهي شبه جزيرة صغيرة ترتبط براً بالسعودية، ودولة الكويت وتقع في الطرف الشمالي الغربي من الخليج العربي، بالإضافة لسلطنة عُمان.

المنهج

على مدى العقود الأربعة الماضية استطاعت سلطنة عُمان إقامة سياسة خارجية متميزة عن غيرها من الدول الخليجية، اتّسمت بقدر كبير من الاستقلالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وقد بدأت هذه السياسة بالتبلور مع وصول السلطان قابوس إلى السلطة خلفاً لولده سعيد بن تيمور عام 1970، حيث

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

<https://www.gcc-sg.org/en-us/Pages/default.aspx>

والصفة البحرية للدولة، إلا أنَّ الغلبة كانت للصفة البحرية دوماً، نظراً لما يتَّصف به الموقع البري من تضاريس صعبة الاختراق.

2- التاريخ السياسي

مثَّل حكم اليعاربة لعمان خلال القرن السابع عشر الميلادي فترة ازدهار والتوسع، فقد امتدت من "البحرين شمالاً حتى زنجبار في ساحل تنزانيا جنوباً" (لاندن، 1970، ص.51)، لكن قوة أسرة اليعاربة تراجعت لاحقاً نتيجة الحرب الأهلية والانقسام داخل الأسرة الحاكمة، الأمر الذي مكَّن أحمد البوسعيدي حاكم صحار من الحصول على تأييد العُثمانيين ومبايعته بالإمامة، وبحسب دراسة السالمي سعى لإنهاء الحرب الأهلية وتصفية الوجود الفارسي عام 1741 (1961)، وقد ترافق مع ظهور أسرة البوسعيد بروز تحالفات قبلية عدة في شمال البلاد، وقد كان للصراعات الداخلية والتدخل الإنجليزي والمد الوهابي دورٌ في تشكيل هذه القبائل لكيانات عُرفت لاحقاً باسم "المشيخات المتصالحة" (Brown, 2012, p.34).

ومنذ عام 1868، دخلت البلاد بحالة من الانقسام الداخلي بعد انقلاب حفيد الإمام "أحمد" على أبيه "سعيد"، والذي نقل العاصمة إلى مسقط وجعلها عاصمة الدولة السياسية، في حين بقي والده في العاصمة القديمة نزوى، وجعل من نفسه إماماً دينياً للدولة (السالمي، 1961)، وبذلك برزت على أرض الواقع دولتان؛ دولة الإمام في الداخل ودولة السلطان على الساحل، وقد كان لهذه الحادثة تأثيرٌ كبيرٌ على التاريخ السياسي العُماني.

وعلى الرغم من محاولة شيوخ الإباضية المؤيدين للإمامة بقيادة "عزان بن قيس" إسقاط حكومة السلطان في مسقط عام 1871، إلا أنَّ محاولاتهم باءت بالفشل، حيث كان لبريطانيا دورٌ كبيرٌ في إفشال ثورتهم والقضاء عليها (غباش، 2006)، وفي عام 1913 اجتمع علماء الإباضية وقرروا الثورة وإعلان ظهور الإمامة ومبايعه "سالم بن راشد الخروصي"، على أن يقوم بإسقاط نظام

السلطنة الذي يقوده السلطان "فيصل بن تركي" المدعوم من بريطانيا بهدف "إقامة الإمامة وتوحيد البلاد" (Perfect, 2009, p.44).

وفي عام 1920 عقدت اتفاقية "السيب" لوقف القتال والاعتداء بين السلطان "تيمور بن فيصل" وممثل الإمام "محمد بن عبدالله الخليلي" (Brown, 2012)، ولكن هذه الاتفاقية فتحت المجال لتقييد حرية الحركة الإباضية التي تمت محاصرتها اقتصادياً، ومع بداية ظهور الاهتمامات الدولية بالتنقيب عن النفط، حدث تنافس بين الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط، لكن بريطانيا تمكنت من الحصول على امتياز حصري من سلطان مسقط عام 1937 (شاكِر، 2003).

لقد أدى اكتشاف النفط إلى حدوث صراع بين عُمان والسعودية وإمارة أبو ظبي على واحة البريمي الغنية بالنفط مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، كما بدأ عهد جديد من التدخّلات الدولية في المنطقة، وفي ضوء هذه التدخّلات تحالف الإمام مع السعودية المدعومة من شركة أرامكو الأمريكية لمواجهة السلطان "سعيد بن تيمور" المدعوم من بريطانيا وشركاتها النفطية⁽²⁾، لكن هذا التحالف وقّر الفرصة المناسبة لبريطانيا للقضاء على الإمامة كلياً في الداخل العُماني، ما دفع الإمام للهروب إلى السعودية عام 1959، ومن السعودية طالب الإمام بتنازل السلطان عن العرش لصالح ابنه قابوس كشرط أساسي لاستقرار البلاد (العُمري، 2009).

3- الديموغرافيا السكانية

تُعَدُّ سلطنة عُمان دولة واسعة جداً بالمقارنة مع بقية دول الخليج العربي، فهي أكبر مساحة من الإمارات والكويت وقطر والبحرين مجتمعة، ولكنّها تقل كثيراً عن مساحة السعودية، وبرغم ذلك يقطنها نسبة قليلة من السكان لا

(2) على الرغم من الخلافات والخصومات العقائدية بين الإباضية والوهابية، إلّا أنّ الصراعات النفطية جعلت من السعودية حليفاً مهماً للإمامة.

تتجاوز 4.6 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2018، منهم 55% عُمانيون و45% غير عُمانيين، يتجمعون في أقل من 6% من مساحة البلاد (National Center for Statistics[NCS], 2018)، حيث تتركز الكثافة السكانية في المدن الساحلية الشمالية وأغلبهم من فئة الشباب والقادرين على العمل.

تمتاز عُمان بالتجانس القومي فأغلبهم من العرب المسلمين، كما توجد أقليات غير عُمانية من الهند وباكستان وسريلانكا وبنغلادش وبلوشستان إضافة للسواحليين الأفريقيين، ويدين المواطنون العُمانيون بالإسلام بنسبة 86% وينقسمون إلى (إباضيين بنسبة 70%)، وسنة شافعية وشيعة إثني عشرية جعفرية بنسبة 30%)، كذلك يوجد سكان مسيحيون بنسبة 6.5%، وهندوس بنسبة 5.5%، وبوذيون بنسبة 1% (CIA, 2018).

4- المعتقد الإباضي

عارض أهل عُمان الإمام علي وخرجوا عليه بعد واقعة التحكيم في صفين 37 هـ، "كما خرجوا على بني أمية" (البلاذري، 1901، ص.83)، لكن الحجاج الثقفي أرسل حملة برية وبحرية كبيرة استطاعت إخضاع عُمان بالقوة المسلحة، وقد أدى ذلك إلى تشتت قادة من عرفوا بالخوارج بين البصرة وعُمان، وشكّلوا جماعة سرية صاغت خلال تلك الفترة أسسها العقائدية والفكرية والتنظيمية وبشكل مختلف عن التيارات الإسلامية الأخرى، على يد "عبدالله بن إباض والذي أطلق اسمه على هذا المذهب" (كاشف، 1986، ص.329-342).

وفي العهد العباسي الأول، رفض العُمانيون الخلافة العباسية التي اعتقدوا بأنّها لا تسير على النهج الإسلامي الصحيح، وبأنّها حكم متوارث أكثر من كونها خلافة انتخابية، حيث قرّروا الخروج على العباسيين وانتخاب إمام لهم يتولى شؤونهم من أهل البلاد، فوقع الاختيار على الجلندي بن مسعود، لكن ذلك لم يرق للخليفة العباسي الملقب بالسفاح الذي أرسل حملة عسكرية قضت على حكم الجلندي (الطائي، 2008).

ولذلك، تبدو الحركة الإباضية وكأنّها مدرسة سياسية فكرية أكثر من اعتبارها فرقة إسلامية، إذ تعتبر أنّ وجود الإمام ليس شرطاً أساسياً لقيام الدولة الإسلامية بقدر ما يشترط وجود إمام عادل، ويرى المفكر العُماني "سرحان سعيد" بأنّ الإباضية تُجيز خلع الإمام والثورة عليه إذا كان ظالماً ومخالفاً للتعاليم الإسلامية، كما أنّ لديها فلسفة سياسية تقوم على وجود أربع حالات للإمامة تعتمد على طبيعة الظرف السياسية، وهي "الكتمان والشرء والظهور والدفاع" (سعيد، 1976، ص.111)، فحالة الكتمان تظهر عندما تسقط قواعد الإمامة العادلة، بهدف تجنب التعرّض لقمع السلطة والاضطهاد، حيث يقتصر نشاطها على الشأن الديني، وفي حالة الشرء تبدأ مرحلة مقاومة الاستبداد وإعلان الحرب على السلطة، والحالة الثالثة وهي حالة الظهور، حيث تضع فيها الإمامة الشرائع والقوانين الإباضية، أما حالة الدفاع، فيعمل بها عندما يظهر تهديد خارجي للإمامة التي يتم انتخابها.

للحركة الإباضية مؤسساتها الخاصة، فهي تبدأ من مجلس العلماء والذي يُعدّ السلطة التشريعية العليا التي تضع التشريعات وتُمارس الشورى بالأكثرية وتختار الحاكم (الإمام) الذي يترأسه، والمجلس العام الذي يضم بالإضافة إلى العلماء شيوخ القبائل ووجهاء المجتمع والولاة الذين يختارهم الإمام بمشورة مجلس الشورى وكذلك القضاة ومؤسسة بيت المال ومؤسسة الجيش (غباش، 2006)، ويمثّل المؤسسة الإباضية من الناحية الرسمية دائرة الإفتاء والتي يرأسها الشيخ أحمد الخليلي وهو من مواليد زنجبار عام 1942، والتي كانت آنذاك جزءاً من عُمان، ودائرة الإفتاء دائرة مستقلة في قراراتها ويُعيّن مفتيها السلطان.

5- القدرات الاقتصادية

يُصنّف الاقتصاد العُماني كأحد اقتصاديات الدخل المرتفع في العالم، ولكنّه يأتي في المرتبة الخامسة في منطقة الخليج، وقد نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بشكل منخفض خلال العشرين سنة الأخيرة، مدفوعاً بتقلّبات أسعار النفط العالمية،

حيث ارتفع من 16 مليار دولار عام 1997، إلى 72 مليار دولار عام 2017، لكنّه حافظ على نسبة نمو منخفضة بلغت في المتوسط 2% (World Bank, 2018).

يرتكز الاقتصاد العُماني في الأساس على قطاعي الثروة النفطية والغاز الطبيعي، واللذين يُشكّلان ما نسبته 86% من إيرادات الدولة، فالنفط يُساهم بـ 76.4%، والغاز الطبيعي بـ 9.2% (الوهيبي، 2012)، في حين تُساهم بقية القطاعات بما نسبته 14% فقط من الإيرادات، وتُشير البيانات الدولية إلى أنّ عُمان تنتج ما يُقارب 800 ألف برميل يومياً، وتمتلك 5.5 مليار برميل من احتياطي النفط الخام وبنسبة 0.4% من احتياطي النفط العالمي، ولكن هذه النسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع السعودية التي تمتلك 21.9% والكويت 8.3% والإمارات 8.0% وقطر 2.1% (OPEC, 2018).

وبالنظر للتركيب السلعي للصادرات العُمانية يلحظ استحواذ النفط والغاز على الحصة الكبرى منه، حيث يُساهم القطاع النفطي بما نسبته 58% من إجمالي الصادرات، في حين يُساهم القطاع الصناعي بما نسبته 25% منها، وتتوزّع النسب الباقية على قطاعات أخرى كالزراعة والخدمات وغيرهما (Ministry of Commerce and Industry of Oman[MCI], 2018)، أما بالنسبة للقطاع السياحي فلا يُساهم مساهمة كبيرة في إيرادات الدولة المالية، حيث يُسهم فقط بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي و8% من قيمة الواردات (World Tourism Organization, 2014).

6- مؤسّسات صنع القرار

حسب النظام الأساسي لسلطنة عُمان والصادر عام 1996 فإنّ نظام الحكم هو سلطاني وراثي في الذكور من أسرة تركي بن سعيد بن سلطان، كما أنّ مؤسّسات نظام الحكم في سلطنة عمان تتكون مما يأتي:

السلطة التنفيذية. وتتكون من:

- رئيس الدولة (السلطان)؛ حسب المادة 9 من النظام الأساسي فإنّ الحكم في السلطنة يقوم على أساس الشورى، إلّا أنّ المادة 41 أشارت

إلى أنَّ السلطان هو رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو صاحب صلاحيات مطلقة وواسعة في الشؤون الداخلية والخارجية، كما أنَّه مصان من أي مساءلة قانونية واحترامه واجب وأمره مطاع، كما أشارت المادة 42 إلى مجموعة من المهام التنفيذية الواسعة للسلطان كتوجيه السياسة العامة للدولة وتوقيع المعاهدات وإعلان الحرب، ورئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، وتعيين الوزراء وكبار قضاة الدولة وإعفائهم، ومنح أوسمة الشرف والرتب العسكرية (Basic Regulations of the Sultanate of Oman[BRSO], 1996).

– مجلس الوزراء؛ هو الهيئة الحكومية التي تعاون السلطان في رسم السياسة العامة وتنفيذها، ويُعيِّن السلطان هذا المجلس وله حق عزله وإقالته، وحسب المادة 52 من النظام الأساسي فالوزراء مسؤولون تضامنياً وفردياً أمامه عن تنفيذ السياسة العامة للدولة ورفع التوصيات، ويتولى السلطان رئاسة المجلس، لكنَّه يُسمي نواب الرئيس الذين يكلفهم بأدوار محدّدة نيابه عنه، حيث لا يتمتعون بأية صلاحيات تنفيذية مستقلة عنه (BRSO, 1996)، ومنذ العام 2017 أصدر السلطان قابوس مرسوماً بتعيين أسعد بن طارق آل سعيد نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، كما كلف هيثم بن طارق لوضع رؤية عُمان 2040، وهما من أبناء عمه ويعدان من المرشحين لخلافته، ممن يحق لهم تولي الحكم من بعده.

– ومن أبرز الوزارات المعنية في الشؤون الدولية ووزارة الخارجية، والتي تُعتبر مسؤولة عن تنظيم وتوجيه علاقة السلطنة بالدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، وتتولى مسؤولية إدارة ورعاية العلاقات والشؤون الخارجية، وتُعتبر القناة الحكومية الرسمية للاتصالات الخارجية والمرجع الأساسي للحكومة في المسائل ذات الصلة بالعلاقات الدولية (وزارة الخارجية العُمانية، 2019).

السلطة التشريعية. تتكوّن السلطة التشريعية من مجلسين هما؛ مجلس الشورى ومجلس الدولة ويُطلق عليهما معاً تسمية (مجلس عُمان)، وقد أنشئ مجلس الشورى عام 1991، ليكون بديلاً عن المجلس الاستشاري الذي كان موجوداً منذ 1981، ويضم المجلس ممثلين عن ولايات السلطنة، أما رئيس المجلس فينتخب من بين أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة، ومنذ العام 1998 شهدت البلاد أول انتخابات مباشرة لاختيار نصف أعضاء مجلس الشورى بدلاً عن النظام القديم الذي كان يقوم على الترشيح للعضوية عن طريق وجهاء الولايات، وفي العام 2000، حدث تعديل آخر على عضوية المجلس من خلال السماح للمواطنين بانتخاب ثلثي عدد أعضاء المجلس، وفي العام 2003، تم تعديل مدة المجلس لتصبح أربع سنوات بدلاً من ثلاث (الدمكي، 2012). أما بالنسبة لمجلس الدولة، فهو مؤسسة شورية ذات شخصية اعتبارية، يتكوّن من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم عدد أعضاء مجلس الشورى، وهم يعيّنون بمرسوم سلطاني، وتكون فترة المجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، على ألا تقل في جميع الأحوال عن فترة مجلس الشورى (وزارة الخارجية العُمانية، 2019).

وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح عام 2011، أصدر السلطان قابوس مرسومين سلطانيين رقمي (39-99/2011)، وبموجبهما حصل "مجلس عُمان" على صلاحيات تشريعية ورقابية أبرزها إقرار أو تعديل مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة، مناقشة مشاريع خطط التنمية والميزانية السنوية، استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم، المصادقة على الاتفاقيات الاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء، باستثناء حق المصادقة على المعاهدات الدولية (العربي الجديد، 2017).

السلطة القضائية. على الرغم من اهتمام المشرّع العُماني بشكل واضح بموضوع القضاء استناداً إلى اهتمام الفكر الإباضي بتحقيق العدالة والحقوق والحريات للإنسان المسلم -حيث نصّ النظام الأساسي بشكل واضح على إنشاء المؤسسات القضائية وبيّن صلاحياتها واختصاصاتها وطريقة تشكيلها-

إلا أنه لم يُشر إلى منح القضاة صلاحيات مستقلة عن السلطان أو مؤسسات الحكم السياسية أو حق النظر بدستورية القوانين، وهي بذلك تتشابه تماماً مع بقية أنظمة الحكم في الخليج، إذ يُعدّ السلطان هو مصدر التشريع.

المؤسسة العسكرية. لم يشر النظام الأساسي للسلطنة إلى المؤسسة العسكرية واختصاصاتها أو طريقة تشكيلها، كما لم يمنحها أي دور سياسي، وإنما أشار في المادة 41 إلى أنّ السلطان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أعطت المادة 42 للسلطان حق إعلان الطوارئ والتعبئة العامة والحرب، ووضحت المادة 37 بأنّ الدفاع عن الوطن واجب مقدس (BRSO, 1996).

ثانياً: أثر المراكز الأساسية في تشكيل السياسة الخارجية العُمانية

تتأثر طريقة تشكيل السياسة الخارجية العُمانية بالعوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي، والتي تتفاعل في ما بينها ضمن مجموعة من المعطيات باعتبارها ضوابط مهمة في السياسة الخارجية، حيث يُمكن أن نصفها بالثوابت عبر رصدها في مواقف عُمان الخارجية على الأقل من الناحية النظرية.

1- الدور المركزي للسلطان في توجيه القرار السياسي الخارجي

يرأس الدولة في الوقت الحالي⁽³⁾ السلطان "قابوس بن سعيد"، والذي تولى مقاليد السلطة من أبيه عام 1970، حيث ولد عام 1940 وتخرّج من أكاديمية "سانت هيرست" في بريطانيا عام 1960 (وزارة الخارجية العُمانية، 2019)، وقد استطاع خلال فترة حكمه أن ينقل البلاد من حالة العزلة والتخلف، إلى حالة من التقدم والتطور، وقد مكنته صلاحياته الواسعة والمهيمنة على مؤسسات الحكم، من أن يحتل منفرداً دوراً محورياً في عملية صنع القرار في الدولة، إذ لا توجد أدوار سياسية مهمة لأفراد العائلة بمعزل عن إرادته، كما لا يوجد له نائب أو ولي للعهد.

وبالنظر لصلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية نجدها مقيدة بما يُحدده لها السلطان في كتاب التكليف، فقد أشارت المادة 48 من النظام

(3) فترة إعداد الدراسة 2018/2019

الأساسي "إذا عيّن السلطان رئيساً لمجلس الوزراء حُدّت اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه" (BRSO, 1996)، وفي كل الأحوال تُمارس جميع المهام التنفيذية المتعارف عليها بين الحكومات، إلا أنّه لا يُمكن وصفها بالحكومة البرلمانية، حيث لا يجري اختيار رئيسها من قبل أعضاء مجلس عُمان، كما لا يشترط بأن يكون الوزراء من أعضائه.

أما مجلس عُمان، والذي يُمثّل السلطة التشريعية في البلاد، فهو يتولى مسؤولية التشريع والرقابة كغيره من المؤسسات البرلمانية، ولكن ليس له حق طرح الثقة في الحكومة، مما يجعل الحكومة تُمارس عملها بمعزل عن نقاشات البرلمان بغرفتيه، الأمر الذي أضعف من نفوذ المجلس على الحكومة، وجعلها غير خاضعة لمسأّلتها أو محاسبته بشكل حقيقي، أما السلطة القضائية فلم يمنحها النظام الأساسي أية صلاحيات سياسية، كما لم يسمح بإنشاء محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين التي تصدرها الحكومة، أما إدارة الشؤون الخارجية فيديرها "يوسف بن علوي" وهو شخصية مقربة من السلطان ويتمتع بثقته (Lefebvre, 2016)، فقد عيّنهُ عضواً في اللجنة العمانية الموفدة إلى العواصم العربيّة منذ عام 1971، أي بعد توليه الحكم بسنة واحدة، كما عيّنهُ على رأس وزارة الخارجية منذ عام 1997، مما أضفى طابعاً مهماً على استقرار السياسة الخارجية طيلة عقود.

2- أثر المعتقد الديني والجغرافيا السياسية في صياغة القرار الخارجي

يقوم الفكر الإباضي على مبدأ انتخاب الإمام الذي يجمع بين يديه السلطتين الدينية والدنيوية، كما تمثّل الدعوة الإباضية فكراً سياسياً وسطاً بين المذهبين الأكثر انتشاراً في العالم الإسلامي، إذ يعتقد الإباضيون بأنّ أهل السنة قد رفضوا مبدأ الانتخاب للحاكم واكتفوا بتعيينه من قبل أهل الحل والعقد، كما يعتقدون بأنّ الشيعة يؤمنون بالخلافة الوراثية بآل البيت في أسرة الإمام علي، وبأنّ منصب الإمام هو منصب إلهي، في حين أنّ الإباضية ترفض مبدأ الوراثة للحاكم، وتؤكد على فكرة الانتخاب من قبل العلماء باعتباره منصباً دنيوياً، كما

ترفض أن يكون الحاكم من آل البيت (Rottenham, 2006). ولذلك لم يعين السلطان قابوس نائباً أو ولياً للعهد طيلة فترة حكمه، مما أعطاه مركزية شديدة في إدارة شؤون السياسة الخارجية.

أما في ما يتعلق بالدعوة الإباضية لعدم وجود جيش محترف تحت إمرة الإمام، فقد كان مبرّرها في ذلك خشيتها من أن تتجاوز الإمامة مهمتها الرئيسية، وأن يتحوّل الإمام المنتخب إلى حاكم مستبد، " إذ تهدف من ذلك إضفاء الطابع السلمي على الإمامة " (الوهيبي، 2012، ص.45)، إلّا أنّ ذلك قد تغيّر مع رسوخ سلطة السلطان وحاجة السلطنة إلى جيش نظامي للدفاع عنها في ظل توتر الأجواء الأمنية في منطقة الخليج.

ومن ناحية الجيوستراتيجية العُمانية؛ فإن موقعها المتميز جعلها نقطة وصل بين الطرق التجارية البحرية وبوابة الخليج الغني بالنفط؛ مما دفعها لأن تهتم ببناء علاقات متوازنة مع جميع الدول المطلة على الخليج ودول ما وراء البحار، في ضوء ما يتّصف به الموقع البري من تضاريس صعبة الاختراق كالجبال العالية والصحاري الرملية والظروف المناخية الجافة شديدة الحرارة.

لقد لعبت التضاريس المحيطة بسلطنة عُمان دوراً محدداً لعلاقاتها مع دول الجوار، فقد كان للصحراء والجبال عبر الحدود الغربية دوراً في إضعاف الحركة البشرية وصعوبة المرور للقوافل التجارية باتجاه السعودية واليمن، في حين كانت الحدود الشمالية والتي تتميّز بسهولة التضاريس والمناخ مفتاحاً ونقطة انطلاق رئيسية للحركة البشرية والاقتصادية بين عُمان والإمارات ودول الخليج، وهو ما عزّز دخولها في منظومة مجلس التعاون الخليجي كإطار تعاوني اقتصادي وسياسي واجتماعي.

3- التركيب الديموغرافي والأداء الاقتصادي بالمقارنة مع دول الخليج العربية

بالنظر إلى جدول 1، نلاحظ قلة عدد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إنّ أغلبية سكان دول الخليج هم من الوافدين، والذين يأتون إليها بهدف العمل بالدرجة الأولى، ولكن المشكلة بالنسبة للسلطنة هي قلة عدد المواطنين

بالمقارنة مع المساحة الكلية للبلاد، حيث تنخفض الكثافة السكانية إلى ما دون 0.9% لكل كم مربع، كما أنَّ هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة العُمانية من 9 إلى 7 أفراد (وزارة البيئة العُمانية، 2018).

كما تتدنى نسب العمالة البينية الخليجية بشكل واضح، فبالنظر إلى عدد سكان السعودية والبالغ 33 مليون نسمة، فإنَّ العمالة السعودية لا تنافس العمالة الوافدة في السلطنة، وهو ما جعل من العمالة الأجنبية الوافدة أحد محدّدات التركيبة الاجتماعية المؤثّرة على السياسة الخارجية العُمانية تجاه الدول المصدرة للعمالة، فهي وإن شكّلت واقعاً اقتصادياً مهماً في الطاقة الإنتاجية، إلّا أنَّها شكّلت أيضاً واقعاً ديموغرافياً في البنية الأثنية للمجتمع.

وعلى الرغم من أنَّ الاقتصاد العُماني من الاقتصاديات المرتفعة، إلّا أنَّ المؤشرات التنموية ليست بالمستوى المطلوب بالمقارنة مع دول الخليج، فحسب تقرير التنمية البشرية للعام 2018 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلّت السلطنة في المرتبة قبل الأخيرة خليجياً والمرتبة 48 عالمياً، في حين جاءت الإمارات في المرتبة 34 عالمياً والأولى عربياً، تليها قطر 37، ثم السعودية 39، فالبحرين 43، فالكويت 56.

ووفقاً للجدول أدناه ما زال ناتجها المحلي الإجمالي منخفضاً، حيث بلغ 72 مليار دولار أمريكي عام 2017، وهي تأتي في المرتبة قبل الأخيرة بين دول الخليج، كما بلغ نصيب الفرد فيها 14 ألف دولار أمريكي عام 2017، حيث احتلت المرتبة الأخيرة بين الدول الخليجية، في حين بلغ في قطر 60 ألف دولار، والإمارات 40 ألف دولار، والكويت 31 ألف دولار سنوياً، وقد أدّى انتشار البطالة والفساد وقلة فرص العمل إلى اندلاع احتجاجات شعبية عام 2011 (CNN، 2011).

أما على صعيد الفرص الاقتصادية فلم تستطع السلطنة الاستفادة من مواردها الاقتصادية لتشجيع الشراكة مع رأس المال الأجنبي الذي بقي منخفضاً بحدود 1.7 مليار دولار عام 2016 و1.8 مليار دولار أمريكي عام 2018، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع الإمارات المتحدة 8.9 مليار دولار والسعودية 7.4 مليار دولار

(World Bank, 2018)، كما أنَّ مجال التصنيع المحلي لم يتطوّر، حيث بقيت عُمان تقوم على اقتصاد يستند إلى إنتاج السلع الأولية لا التحويلية، كما أنَّ القطاع الزراعي ما زال يعتمد الأساليب التقليدية ولا يقدّم سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، 2018).

جدول 1

مصفوفة المؤشرات المساحية والاقتصادية والديموغرافية لدول الخليج العربية

الدولة	المساحة كم ²	السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد	التركيب الديموغرافي		المعتقد الديني	
					مواطن	وافد	مسلم	غير مسلم
السعودية	2149690	33.1	686.738	20090	90%	10%	100%	—
عُمان	309500	4.6	72.642	14440	55%	45%	86%	14%
الإمارات	83600	9.7	382.575	39630	12%	88%	76%	24%
الكويت	17818	4.4	120.126	31430	30%	70%	75%	25%
قطر	11586	2.3	166.929	60510	12%	88%	77%	13%
البحرين	760	1.4	35.307	21150	46%	54%	74%	26%

المصدر: بيانات وكالة المخابرات الأمريكية للفترة 2013–2018 ؛ (World Bank Indicators for the Gulf States; <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index>)

4- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني وضعف المؤسسة العسكرية

على الرغم من أنَّ المؤسسة العسكرية تلعب دوراً واضحاً وكبيراً في صنع السياسية وممارستها في العالم العربي، إلا أنَّ المؤسسة العسكرية في سلطنة عُمان وكحال بقية دول الخليج العربية ذات الأنظمة الملكية لا تُمارس أية أدوار سياسية واضحة يُمكن ذكرها، حيث يُمكن الإشارة إلى وجود عاملين أساسيين يساهمان في إضعاف أي دور للمؤسسة العسكرية العُمانية في ممارسة السياسية وهما:

أولاً: أنَّ الدستور العُماني لم يشير إلى بيان طبيعة تشكيل المؤسسة العسكرية.

ثانياً: رفض المعتقد الإباضي وجود جيش نظامي يتبع للإمام.

ثالثاً: الهيمنة الواضحة للسلطان على المؤسسة العسكرية.

لكن وبالرغم من الاعتقاد الإباضي الرافض لوجود جيش محترف بهدف إضفاء الطابع السلمي على الإمامة، إلا أنَّ السلطان وبصفته الدستورية كقائد أعلى للقوات المسلحة قد أولى اهتماماً كبيراً بالمؤسسة العسكرية وعمل على بناء جيش عصري حديث، حيث اهتم بالتركيز على النوع بدل الكم، من خلال شراء المعدات العسكرية العالية التقنية، لا سيما وأن منطقة الخليج تعاني من توترات أمنية منذ مدة طويلة.

أما في ما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني العُماني في صنع السياسية، فإنَّه يغلب عليها حداثة النشأة والتشكُّل، فما زالت هناك محدودية في وجود المؤسسات المدنية القائمة على روابط المصلحة والمهنة من حيث الكم والنوع، حيث يُقدَّر عددها بحوالي 150 جمعية مسجلة فقط (Ministry of Social Development, 2015)، وتعمل في مجال الخدمات المهنية والرعاية الاجتماعية والعمل الخيري، وليس لها دور سياسي.

وعلى الرغم من أنَّ النظام الأساسي قد سمح في المادة 33 بإنشاء الجمعيات على أسس وطنية وبحيث تكون أهدافها متوافقة مع المجتمع، إلا أنَّه لم يُسمح بإنشاء الأحزاب السياسية أو الجمعيات الاجتماعية وفق أسس قومية أو دينية أو عرقية أو مذهبية أو جهوية أو ما شابه، كما منع تكوين الجمعيات السرية أو العسكرية أو المعادية للمجتمع أو ذات الأهداف غير المشروعة (BRSO, 1996)، الأمر الذي غيَّب وجود أية معارضة سياسية واضحة.

كذلك فإنَّ من أبرز المعوقات التي تحول دون وجود دور سياسي فاعل ومنظم لهذه المؤسسات هو طبيعة التركيبة القبلية للمجتمع، وعدم وجود نخبة سياسية فاعلة، وعزوف بعض الشباب والمثقفين عن العمل التطوعي، وقلة الدعم المالي، وسيادة النزعة النفعية (الدمكي، 2012)، هذا فضلاً عن طبيعة التشريعات والقوانين المقيدة للنشاط السياسي.

5- آلية صناعة القرار وطبيعة العلاقة بين المؤسسات

بقيت عُمان نتيجة لإرثها السلطاني والديني القائم على الإمامة الدينية والدنيوية بعيدة عن القيم الليبرالية الغربية، وبالتالي اتخذت قدراً من السلطوية على

حساب الديمقراطية في سبيل ضمان أكبر قدر من الاستقرارين السياسي والديني؛ وبالتالي لا يعكس تشكيل مجلس الدولة آية جمعيات أو أحزاب أو كتل أو تشكيلات سياسية فيه، في حين يعتبر السلطان عاملاً مهماً في تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها، ولذلك فما زالت مؤسسة السلطان منذ تأسيسها محافظة على تركيبتها البنوية كمؤسسة وطنية جامعة طيلة أكثر من أربعة قرون، مما عزّز من فكرة الدولة الربعية، في حين بقي البرلمان بغرفتيه معزولاً عن عملية صنع القرار السيادي، ناهيك عن الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها السلطان.

أما بالنسبة لعلاقة السلطان مع الحكومة فقد منحه النظام الأساسي حق ترؤسها وتعيين أعضائها وإقالتهم، ولذلك فهي تخضع مباشرة لإرادته؛ حيث تمارس الحكومة العُمانية عبر وزارة الخارجية دوراً مهماً في عكس تصوّرات السلطان على أمور السياسة الخارجية والعمل على بلورة أهدافه وتنفيذها، ويرأس وزارة الخارجية "بن علوي" منذ عام 1997، والذي يُعدّ مهندس السياسة الخارجية العُمانية، وهو من الشخصيات المقرّبة من السلطان وموضع ثقته؛ الأمر الذي جعل مواقف السلطنة الخارجية أكثر ثباتاً واستقراراً تجاه القضايا الخليجية.

إنّ وجود السلطان على رأس قمة الهرم السلطوي يجعله بمثابة السلطة العليا المطلقة في البلاد، ويجعل كلمته هي القانون، ويعتقد الباحثون في البيئة النفسية للسلطان، بأنّ صحة القرارات والسلوكيات التي تتبعها السلطنة تعكس مدى الانسجام والاستقرار بين البيئة النفسية لصانع القرار العُماني والبيئة المحيطة؛ مما يجعلها تتسم بالحذر والواقعية والثبات على الموقف والمصادقية والوضوح والتعقل والتوازن (الوهيبي، 2012، ص. 80-81).

لكن الضعف المؤسسي في المؤسسات العُمانية يثير تساؤلات حول مستقبل السياسة العُمانية تجاه دول الخليج ما بعد السلطان قابوس، والتي تتسم حالياً بالاستقلالية والبراغماتية والحياد؛ لا سيما وأنّ نظام الحكم العُماني يقوم -وفق النهج الإباضي- على رفض مبدأ التوريث في الحكم (العريمي، 2001).

ثالثاً: توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه القضايا الخليجية

تدور السياسة الخارجية العُمانية ضمن ثلاث دوائر أساسية هي: منظومة التكامل الخليجية، العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، علاقات توازن القوى الإقليمية والدولية.

1 - منظومة التكامل الخليجي والتباين حول تأسيسها

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ظل توتر الظروف الأمنية في الخليج العربي آنذاك، ووجود عدد من الاعتبارات الأمنية الإقليمية والدولية والتي مثلت تحديات كبرى لدول المنطقة، كما ساهمت مجموعة من العوامل الموضوعية في تعزيز جوانب التقارب بين دول الخليج؛ كتنامي تطور القدرات الاقتصادية النفطية لتلك الدول، وتماثل بُنياتها الاجتماعية والسياسية، والتغيرات التي عكستها ظروف الحرب الباردة.

أ - دواعي تأسيس مجلس التعاون الخليجي. جاءت الرؤية الخليجية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية تكاملية نتيجة لاعتبارات عدة، أولها: تتعلق بوجود اعتبارات معلنة اتفقت عليها جميع الدول الخليجية وظهرت في ميثاق التأسيس؛ وتمثلت بتحقيق التنمية والتكامل والترابط وتوثيق الصلات بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين (Gulf Cooperation Council [GCC], 2011)، ثانياً: ما يتعلق بالاعتبارات غير المعلنة والتي عبّرت في كثير من الاحيان عن وجهة النظر السعودية المتخوفة من نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والخشية من تصدير الثورة إليها، "بعد توحيد الفئات الدينية في الحزب الجمهوري الإسلامي، والفصائل العسكرية في الحرس الثوري" (فرهانج، 2008، ص.164)، هذا إضافة للغزو السوفييتي لأفغانستان، وانخراط دول الخليج في دعم المقاومة الإسلامية السلفية فيها (الجوارنة، 2014)، ناهيك عن انعكاسات الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت عام 1980، وخشيت دول الخليج على أمنها ووجودها واستقرارها وثرواتها النفطية.

أما وجهة النظر العُمانية فقد كانت متباينة عن وجهات نظر الدول الخليجية، فالسلطنة لم تكن تجد في إيران خطراً أمنياً يُهدد مصالحها الحيوية في الخليج أو بحر العرب، بقدر ما كانت تطمح بالحفاظ على وجود ممرات مائية آمنة للسفن الناقلة للنفط، كما أنها لم تكن ترغب بأن يتضمن ذلك التكامل الإقليمي أية مقترحات لتشكيل تحالف عسكري (Lefebvre, 2016).

لكن وبالنظر إلى المقترحات الثلاثة التي قدمتها بعض الدول الخليجية لتأسيس إطار تعاوني إقليمي يجمعها في تنظيم واحد، نجد أنّ الطابع الأمني كان مسيطراً على اثنين منها، ففي الوقت الذي طرحت فيه الكويت تصوراً اقتصادياً لتقوية الروابط الاقتصادية والنفطية والثقافية بين دول الخليج (الشريدة، 1995)، وطرحت عُمان والسعودية مقترحاً أمنياً لحماية أمن الخليج؛ فقد قدمت السعودية مقترحاً لإنشاء منظمة خليجية تهدف إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج، وإقامة تعاون واسع النطاق بين الدول المعنية يؤدي إلى خلق تكامل أمني ولا يؤدي إلى إنشاء حلف عسكري (الحسن، 2015)، كما قدّمت عمان تصوراً يدعو إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه، بوصفه شريان الحياة في المنطقة (وزارة الخارجية العمانية، 1995)،

ب - مستقبل مجلس التعاون الخليجي. في ظل وجود التباين بين وجهتي النظر العُمانية والسعودية حول فكرة التأسيس، كان هناك تبايناً بين الدولتين حول مستقبل المجلس، حيث ترى السلطنة بأنّ المجلس نشأ أساساً لتعميق التعاون بين الدول الأعضاء على أساس تجميع الإرادات السياسية وليس على أساس تجميع الأنظمة السياسية، ويُمكن الإشارة إلى ما ورد عن السلطان قابوس من قوله "بأنّ الرؤية العُمانية للمجلس هي الاسم نفسه للمجلس، فالمجلس هو للتعاون وليس اتحاداً" (بن مسن، 2017، ص.68).

كما ترى السلطنة أنّه لا بد من تجاوز الظروف التاريخية التي رافقت نشأة المجلس والمتمثلة باشتعال الحرب العراقية-اليرانية كي لا يُفسّر وجوده بأنّه موجه ضد طرف ما، إذ لا بد من توثيق عرى التعاون مع الدول الإقليمية لا

معاداتها، وفي الوقت ذاته، ترى أنه يجب عدم المغالاة بطروحات وحدة الشعوب الخليجية خوفاً من أن يؤدي عدم تحقيق ذلك إلى إحباطها، كما تعتقد بأنه يجب عدم الزج بالمجلس في الأزمات الإقليمية لأي طرف مع الأطراف الإقليمية، حيث يجب أن يبقى المجلس منظمة إقليمية للتعاون لا للصراع (صلاح، 2016).

لكن الطموحات السعودية كانت مغايرة تماماً للقناعات العُمانية، ففي عام 2011 وهو العام الذي شهدت فيه المنطقة العربية موجة من الاحتجاجات الشعبية عرفت باسم "الربيع العربي" طرح الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك السعودية خلال مؤتمر القمة الخليجية فكرة "الاتحاد الخليجي"، وقد أيدت بعض دول المجلس هذا الطرح بنسب متفاوتة، في حين أعلنت السلطنة رفضها بشكل كامل للفكرة، ورأت على لسان وزير خارجيتها أن المشروع الاتحادي يجب أن يكون تنويعاً لمنظومة تكاملية شاملة، ويحتاج إلى ترتيبات سياسية كثيرة (بن مسن، 2017).

لقد جاء الموقف العُماني ليعبر عن الخشية العُمانية من تحوّل المجلس إلى منظمة إقليمية تُمارس من خلاله السعودية نفوذاً على بقية الأعضاء، فخلال الفترة 2013-2015، تصاعدت حدة الصراع بين السعودية وإيران متجاوزة مرحلة القطيعة الدبلوماسية إلى مرحلة الصدام المباشر في سوريا واليمن، في حين وجدت السلطنة نفسها رافضة الدخول كطرف في الصراع الدائر بين الدولتين، وقد صرّح وزير الخارجية العُماني عن رفض بلاده القاطع لفكرة الاتحاد مُبدئياً استعداد السلطنة للانسحاب من مجلس التعاون إن تطوّر إلى شكلٍ اتحادي (الراشد، 2015).

2- إشكالية الإمكانيات الاقتصادية بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من موقعها الجيوستراتيجي إلا أن السلطنة لم تتمكن من تطوير اقتصادها بالشكل المطلوب، فما زال حجم تجارتها الخارجية محدوداً وإلى حد كبير.

أ - ضعف المؤشرات الاقتصادية. تُشير المؤشرات الاقتصادية في جدول 2 إلى أنَّ الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان لا ينمو بالشكل المطلوب، حيث تحتل المرتبة قبل الأخيرة بين الدول المطلة على الخليج، في حين تحتل السعودية المرتبة الأولى، تليها إيران، ثم الإمارات، ثم العراق وقطر والكويت.

جدول 2

الناتج المحلي الإجمالي للدول المطلة على الخليج العربي / مليار دولار أمريكي

الدولة	التاريخ	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعودية		671.239	735.975	746.647	756.350	654.270	644.936	686.738
إيران		583.500	598.853	467.415	434.475	385.874	418.977	454.013
الإمارات		350.666	374.591	390.108	403.137	358.135	357.045	382.575
العراق		185.750	218.001	234.648	234.648	177.499	170.56	192.061
قطر		167.775	186.834	198.728	206.225	161.740	151.732	166.929
الكويت		154.028	174.070	174.161	162.631	114.567	110.912	120.126
عُمان		67.937	76.689	78.784	81.076	68.905	66.824	72.642
البحرين		28.776	30.749	32.539	33.387	31.125	32.152	35.307

المصدر. <https://data.albankaldawli.org/indicator>, World Bank Indicators (2019)

وبالنظر إلى جدول 3 يتضح بأنَّ حجم التجارة الخارجية العُمانية منخفض بالمقارنة مع دول الخليج، حيث تأتي السلطنة في المرتبة قبل الأخيرة خليجياً، في حين تحتل الإمارات المرتبة الأولى، تليها السعودية، ثم قطر والكويت، هذا وتحتل الصين المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للمنتجات العُمانية، حيث استحوذت على ما نسبته 50% من الصادرات، تليها الإمارات ونسبة 14%، ثم كوريا الجنوبية ثم السعودية، كما تعتبر الإمارات المورد والشريك الرئيس للسلطنة ونسبة 61% (MCIO, 2018)، ووفقاً لوزارة التجارة العُمانية فإنَّ هناك عشرة شركاء رئيسيون هم: الإمارات والصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند والسعودية والولايات المتحدة واليمن وإيران وتايوان، مما يشير إلى وجود ضعف في التجارة البينية بين سلطنة عُمان مع بقية دول الخليج.

جدول 3

المؤشرات المالية والتجارية لدول الخليج العربية لعام 2017

درجة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد العالمي**	نسبة التضخم % سنوياً	التجارة الخارجية (مليار دولار أمريكي)			الإحتياطيات الدولية بما فيه الذهب (مليار دولار أمريكي)	الدولة
		حجم التجارة	واردات السلع	صادرات السلع		
%50	-0.8	348	130	218	509.457	السعودية
%164	2	628	268	360	95.337	الإمارات
%74	2.2	89.2	33.4	55.8	36.889	الكويت
%77	1.6	56.5	27.1	29.4	16.088	عُمان
%58	0.4	96.8	29.6	67.2	15.007	قطر
%79	1.4	27.9	10.4	17.5	2.823	البحرين

Resource. (World Bank, (2019); <https://data.albankaldawli.org/indicator - 27/4/2019>).

** تحليلات الباحث في ضوء نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد المؤشرات المالية للسلطنة، فإننا نلاحظ أنّ الإحتياطيات الدولية للسلطنة متواضعة بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى، وهذا ما يُفسّر من الناحية الفنية رفضها للانضمام للعملة الخليجية الموحدة، فقد بلغت إحتياطياتها 16 مليار دولار بما فيها الذهب عام 2017، في حين بلغت لدى السعودية 509 مليارات دولار، والإمارات 95 مليار دولار، وتحتل السلطنة المرتبة الرابعة في درجة الانكشاف الاقتصادي على العولمة؛ ولذلك بقيت السلطنة بعيدة عن الأسواق المالية العالمية كما بقيت بعيدة عن العمل في قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات، والذي يجده الغرب قطاعاً ضعيفاً جداً نظراً لغياب الحوافز والإعفاءات الضريبية عنه (James, 2014).

ب - انعكاس ضعف الروابط الاقتصادية على المواقف التكاملية. لم يُحقّق الاقتصاد العُماني قفزات اقتصادية كبرى كالتي حققتها السعودية والإمارات وقطر والكويت خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، حيث حافظ على نسبة نمو

سنوي متدنية بلغت 2% تقريباً، كما بقي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحدود 14,000 دولار عام 2017، وبالتالي لم يلعب القطاع النفطي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية العُمانية؛ نظراً لانخفاض مستويات استخراجهِ وتصديرهِ، حيث تمتلك الحكومة العُمانية ما نسبته 60% من صناعة النفط من خلال شركة تنمية نفط عُمان المحدودة، وتذهب الحصص الباقية إلى شركات شل وتوتال وبارتكس وأوكسيدنتال (Lefebvre, 2016).

لقد كان للاتفاقيات الاقتصادية التي وقَّعتها سلطنة عُمان مع دول مجلس التعاون الخليجي أثر محدود على الاقتصاد العُماني، إذ لم تنمُ التجارة البينية مع تلك الدول لصالح السلطنة بشكل جيد، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري معها 3030 مليار ريال عُماني عام 2016 (وزارة التجارة العُمانية، 2018)، وبهدف دعم استقرارها الاقتصادي والسياسي بعد اندلاع موجة الاحتجاجات في ولاية صحار عام 2011، سارعت دول مجلس التعاون إلى تخصيص عشرة مليارات دولار للسلطنة على مدى عشر سنوات لمشاريع التنمية في السلطنة ضمن برنامج التنمية الخليجي (GCC, 2011).

وفي ظل سعي مجلس التعاون لتوثيق أطر التعاون المؤسسي بين الدول الخليجية أيدت سلطنة عُمان مشروع السوق الخليجية المشتركة، إلا أنَّها لم توافق على مشروع الوحدة النقدية الخليجية الذي طرحته السعودية عام 2006، نظراً لضعف اقتصادها من الناحية الفعلية، كذلك وقفت السلطنة موقف المعارض من تحويل مجلس التعاون من مجلس تعاوني إلى مجلس اتحادي. وبالنظر إلى مصفوفة المؤشرات الدولية في جدول 4، نجد أنَّ الموقف العُماني الرافض لمشروع الوحدة النقدية ولمشروع الاتحاد الخليجي يتَّسم بجوانب كثيرة من الدقة، فعلى الرغم من وجود تقارب في المعطيات السياسية والاجتماعية لدول مجلس التعاون، إلا أنَّ هناك تبايناً وتفاوتاً في المعطيات الاقتصادية والتنموية.

جدول 4

مصنوفة دول مجلس التعاون الخليجي بحسب المؤشرات الدولية

الدولة	مؤشر العوامة السياسية الترتيب 2015	مؤشر العوامة الاجتماعية الترتيب 2015	مؤشر العوامة الاقتصادية الترتيب 2015	مؤشر التنمية البشرية الترتيب لعام 2018	مؤشر الشفافية الدولية الترتيب 2018	الوسط الحسابي لترتيب الدول
الإمارات	68.03	1	47.15	3	82.47	1
قطر	68.27	2	77.11	1	74.44	2
الكويت	66.27	4	74.43	2	67.13	4
عُمان	66.27	4	72.44	4	66.96	3
البحرين	52.84	5	71.45	5	74.05	6
السعودية	67.04	3	67.71	6	53.03	4

Sources. (United Nations Development Program, Human Development Report 2016, N Y, U.S, p22-24
Transparenc, https://www.Transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2018#tablekof; Human Development Report, 2018).

3- الموقف من القضايا الرئيسية في ظل توازن القوى الإقليمية

مع اندلاع أحداث الربيع العربي تصاعدت التباينات والاختلافات في وجهات النظر بين دول الخليج حيال كيفية التعاطي معها، إلا أنَّ الموقف العُماني بقي متوازناً تجاه العديد من تلك القضايا الرئيسية.

أ - عاصفة الحزم والصراع الدائر في اليمن. عملت السلطنة على تأييد المبادرة الخليجية بخصوص اليمن عام 2013، كما أيدت البيان رقم 35 والصادر عن مجلس التعاون 2014، والخاص بانسحاب الحوثيين من جميع المناطق التي سيطروا عليها (GCC, 2018)، كما اتخذت موقفاً مؤيداً للسعودية في انتقادها لجماعة الحوثي بالانقلاب على الشرعية، لكنّها وقفت موقفاً معارضاً لعاصفة الحزم واستخدام السعودية للقوة ضد اليمن؛ حيث رفضت إرسال قواتها العسكرية ضمن التحالف العربي لمحاربة جماعة الحوثي وقوات الرئيس علي

صالح، حيث أعلن وزير خارجيتها عن مواقفها الراضية للحل العسكري ودعى للحوار وتغليب لغة العقل على لغة السلاح (MFAO, 2018).

أما في ما يتعلق بقرار دول مجلس التعاون بنقل بعثاتها الدبلوماسية من العاصمة صنعاء إلى عدن، فقد أبقت السلطنة على سفارتها في صنعاء لاعتقادها بأن ذلك لن يفيد الحل السلمي، وفي الوقت نفسه برز تباين في اللغة الدبلوماسية الرسمية بين السلطنة والسعودية التي وصفت جماعة الحوثي بجماعة طائفية تابعة لإيران، في حين عبّر وزير الخارجية العُماني عن موقف السلطنة بقوله "إنَّ الإعلام قد ألبس الحوثيين زياً غير زيهم، فالزيدية ليسوا شيعة، ولا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم" (صحيفة الشرق الأوسط، 2014)، كما تبنت السلطنة موقفاً معارضاً للسياسة الإماراتية في اليمن، لا سيما بعد قيام الإمارات بتأسيس ميليشيات عسكرية يمنية موالية لها على حدودها الجنوبية (RTarabic, N.D.).

لقد وضعت السلطنة تصوراً للحل يقوم على التوسط بين الفرقاء اليمنيين، حيث استقبلت وفوداً تضم الحوثيين وحزب المؤتمر للقاء المبعوث الأممي إسماعيل الشيخ في مسقط، وقد كان لها دور في ترتيب لقاءات مباشرة بين الحوثيين والأمريكيين لتقريب وجهات النظر بين الطرفين (بن مسن، 2017، ص.81)، لكنّها تُتهم من قبل السعودية والإمارات بتهريب السلاح إلى الحوثيين (Congressional Research Service, 2019).

ب - الاستقرار السياسي في البحرين. في ضوء اندلاع أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين عام 2011، اتخذت السلطنة موقفاً مؤيداً للحكومة البحرينية في الحفاظ على أمنها الداخلي، وقد برز الموقف العُماني متطابقاً إلى حد كبير مع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، فبالنظر إلى التشابه الكبير بين دول المجلس، فإنّ أي تحوّل أو تغيّر سياسي داخل أي دولة عضو يمكن أن ينقل العدوى إلى بقية الدول الأعضاء، ولذلك تنظر السلطنة إلى أنّ أي محاولة لتغيير نظام الحكم في البحرين ستكون مصدراً خطراً وهدماً على بقية الأنظمة الخليجية (الحسن، 2013).

لكنّها رفضت في الوقت نفسه إقحام إيران في انتفاضة الشيعة في البحرين، إذ تحفّظت على إعلان الحكومة البحرينية بتورّط الحرس الثوري في تمويل وتدريب حزب الله البحريني للقيام بأعمال إرهابية في البلاد (الحسن، 2013)، حيث جاء الموقف العُماني مغايراً تماماً للتخوّفات البحرينية، إذ أكد وزير الخارجية العُماني في جلسة " حوار المنامة الأمني السنوي " على أهمية الحوار مع إيران لحل الخلافات الثنائية (ادريس، 2013).

على الرغم من تباين المواقف بين عُمان والبحرين حول الدور الإيراني في المنطقة، إلّا أنّ العلاقات الثنائية بين البلدين تتسم بروابط قوية؛ حيث يرتبط الطرفان بعدة اتفاقيات دبلوماسية واقتصادية وتجارية واستثمارية، تُشرف عليها وتديرها اللجنة الوزارية العليا المشتركة التي أُنشئت عام 1992، وقد لعبت هذه اللجنة دوراً مهماً في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين.

ج - العلاقة مع الإمارات العربية المتحدة. في عام 2008 أغلقت الإمارات المعبر الحدودي بين مدينتي البريمي العُمانية والعين الإماراتية، وهو المعبر البري الرابط بين السلطنة ودول الخليج، ثم ازداد التوتر بين البلدين عام 2011، حين كشفت السلطنة عن وجود خلية تجسس تعمل لصالح الأخيرة على أراضيها؛ إذ اتهمت السلطنة إمارة أبو ظبي بالتخطيط لإجراء محاولة انقلابية ضد السلطان، والعمل على عقد صفقات مع شخصيات عُمانية لإيقاعها تحت تأثير القرار السياسي الإماراتي (صحيفة الوطن، 2018)، ومما زاد من حدة الاختلاف بينهما، حملات التجنيس التي قادتها الإمارات لأبناء المناطق اليمنية المحاذية للسلطنة، لا سيما وأنّ هناك تداخلاً قليلاً بين منطقة المهرة اليمنية وظفار العُمانية.

وتعتقد السلطنة بأنّ الإمارات لديها أطماع تاريخية فيها نتيجة موقعها الجيوستراتيجي المطل على مدخل الخليج وبحر العرب؛ حيث تحاول باستمرار تحقيق تفوق إستراتيجي في المنطقة، فضلاً عن قضايا التجسس والتدخل في الأزمات الإقليمية، فقد استطاعت جلب مستشارين إسرائيليين للعمل في

مشاريع أمنية تخشى السلطنة من أن تكون موجهة ضدها، ناهيك عن الخطوات التي اتبعتها إمارة أبو ظبي لتنظيف الجيش والأجهزة الأمنية في الإمارة من العناصر التي تتحدر من أصول عُمانية (صحيفة الوطن، 2018).

ومن جهة أخرى، تتخوّف السلطنة من التواجد العسكري الإماراتي في محافظة المهرة اليمنية على الحدود الغربية لها نتيجة لتأسيسها ميليشيا "النخبة المهرية" (صحيفة الخليج، 2019)، كما تتخوّف من الارتفاع المتصاعد في الإنفاق العسكري الإماراتي، والذي بلغ عام 2018 (21) مليار دولار أمريكي، إذ يصفه العمانيون "بجنون التسلح" والذي يرون فيه تهديداً مباشراً للسلطنة، على الرغم من التطمينات الإماراتية بأنّ هذا التسلح ليس موجهاً نحو السلطنة وإنما لمواجهة إيران (صحيفة البيان، 2018).

على الرغم من نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إلّا أنّ هناك تحفظاً رسمياً على انتقاد الآخر؛ لكن وسائل الإعلام العُمانية انتقدت بشدة سلوكيات الإعلام الإماراتي تجاه السلطنة ومنطقة البريمي، وبخاصة عند إسقاطها من خريطة عُمان وضمها إلى الإمارات بمتحف اللوفر بأبو ظبي عام 2018، وقد يبدو بأنّ العلاقات العُمانية-الإماراتية تنطوي على خلافات عميقة قد تدفع لوقوع صدام بينهما، وهذا ما يُفسر الحرص العُماني على الانفتاح على الأطراف الإقليمية المؤثرة التي من الممكن أن تتحالف معها الإمارات، لا سيما إيران وتركيا وإسرائيل.

د - الأزمة القطرية الخليجية. جاءت أحداث الربيع العربي لتعمّق الخلافات السياسية داخل البيت الخليجي، فقد اتهمت السعودية والإمارات والبحرين دولة قطر بأنّها تتدخل في شؤونها الداخلية وتسعى لزعزعة أمن المنطقة، وفي العام 2014 أعلنت الدول الثلاث عن سحب سفرائها من الدوحة بهدف الضغط عليها لاتخاذ مواقف ملائمة تتناسب وسياساتها الإقليمية (البيان المشترك للدول الثلاث، 2014)، وقد حاولت سلطنة عُمان التوسّط وحث قطر على الاستجابة لمطالب الدول الثلاث، "وبالفعل طلبت قطر من سبعة من قياديي الإخوان

المسلمين مغادرة أراضيها" (عبد الأمير، 2017، ص.27)، ومع نهاية العام وقّعت قطر على ملحق لاتفاقية الرياض تعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، وعدم دعم جماعة الإخوان المسلمين والجماعات اليمنية التي تشكل تهديداً لأمن السعودية (Al-Arabiya Net, N.D.).

لكن توجه قطر لدعم الجماعات الإسلامية في ليبيا، واحتضانها للهاربين من بلدانهم مثّل نقطة خلاف أخرى مع السعودية والإمارات ومصر، حيث أعلنت تلك الدول مطلع عام 2017 بأنّ قطر لم تلتزم بتعهداتها السابقة، وبالتالي كان لابد من قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وإلغاء مشاركتها في التحالف العربي في اليمن، وإغلاق المنافذ البرية والجوية عبر حدودها، وإعلان فرض حصار اقتصادي شامل عليها (BBC, 2014).

وفي ضوء تلك الأحداث دعت السلطنة إلى اللجوء للدبلوماسية والحوار، وعارضت بشدة الخطوة التي قادتتها السعودية لعزل قطر (CRS, 2019)، حيث أبقت على سفيرها في الدوحة وساندت جهود الوساطة الكويتية، ورأت بأنّ وساطة الشيخ صباح الأحمد تعبّر عن موقف متزن تجاه الخلافات الخليجية؛ إذ ستساهم تلك الجهود في احتواء الأزمة بين الأشقاء الخليجيين (صحيفة الرأي، 2017)، ومن ناحية ثانية، استفادت عُمان من قرار فرض الحصار على قطر؛ إذ أصبح ميناء صحر الميناء الرئيسي للمستوردات القطرية، حيث تُشير التقارير إلى زيادة حجم الشحنات التجارية عبر الميناء بنسبة 30% عام 2017 (صحيفة المرسال الإلكترونية، 2017).

هـ – التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. ينطلق الموقف العُماني المُعلن تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية من التأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية (أبو عريف، 2015)، ففي ضوء اتفاقيات السلام العربية-الإسرائيلية استقبلت السلطنة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام 1994، ووافقت على فتح مكتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي في مسقط عام

1996، ثم استقبلت في العام نفسه رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيرس، لكن العلاقات الثنائية توقفت مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وفشل المبادرة العربية المستندة إلى تطبيع العلاقات مقابل السلام 2002، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان 2006 وغزة 2009.

وبعد تصاعد تداعيات الربيع العربي بعد عام 2011، وانعكاسها سلباً على العلاقات العربية-العربية، شكل الموقف العُماني المعارض للربيع العربي صيغة مميزة عن بقية الدول، ففي الوقت الذي رفضت فيه السلطنة أية تغييرات في شكل أنظمة الحكم العربية، عارضت وبشدة التدخلات الخارجية (العربية نت، 2013).

ومع بروز التغييرات الجذرية في قواعد التحالفات العربية-العربية وانخراط قوى إقليمية في الأزمات العربية، جاءت المشاركة العُمانية في مؤتمر القمة العربي في عُمان 2017، لتؤكد على الموقف العُماني الداعم للتسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قاعدة حل الدولتين، لكن وبعيداً عن تسوية القضايا الخلافية بين الفلسطينيين والإسرائيليين استقبلت السلطنة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عام 2018، كما استقبلت دول الخليج في العام ذاته وزراء إسرائيليين، وهو ما ساهم في زيادة وتيرة التقارب العُماني الإسرائيلي، وقد يبدو بأن تطوّر العلاقات العُمانية-الإسرائيلية مرتبطة -إلى حد كبير- بتطوّر العلاقات الخليجية-الإسرائيلية، سواء كان ذلك ضمن الإطار التعاوني أو الإطار التنافسي، وبعيداً عن مسألة تسوية القضية الفلسطينية.

و - الأزمة السورية. رفضت سلطنة عُمان قرار الجامعة العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وسحب السفراء وتعليق عضويتها من الجامعة العربية عام 2012، إذ أبقت على سفارتها مفتوحة في دمشق، كما لم تُغلق السفارة السورية في مسقط، ولم تنقطع الزيارات الدبلوماسية بين الطرفين خلال فترة الأزمة، إذ زار "بن علوي" دمشق 2015، كما زار وليد المعلم السلطنة 2017، وبسبب هذا الموقف الدبلوماسي المختلف عن الدول العربية اكتسبت السلطنة دوراً محورياً على مستوى القوى الدولية؛ إذ ساندتها هذا

الموقف في اكتساب علاقة وثيقة مع روسيا الاتحادية المنخرطة أصلاً بتحالف سوري-إيراني في المنطقة.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه السعودية ودول خليجية وعربية وأجنبية عن تأسيس التحالف الدولي ضد الإرهاب في سوريا والعراق 2014، حافظت عُمان على حيادها ورأت أنّ ذلك التدخل العسكري لن يفيد إلا الجماعات الإرهابية (بن مسن، 2017). ومع اتخاذ دول الخليج مواقف مناهضة من حزب الله اللبناني، صدر قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون رقم 27 والصادر عام 2016، والخاص باعتبار ميليشيات حزب الله بكافة قادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها والمنبثقة عنها منظمات إرهابية (GCC, 2018) لكن السلطنة لم تتخذ أية إجراءات قانونية بحق الحزب، كما تجاهل إعلامها الرسمي تلك القرارات، ولم ترحب أيضاً بالقرار الذي أصدره مركز استهداف تمويل الإرهاب ومقره الرياض عندما أدرج في آيار-مايو 2018 عشرة من قادة حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب، على الرغم من عضويتها في المركز (Pollock, 2016).

ز - إيران والبرنامج النووي. على خلاف المواقف الخليجية لعبت سلطنة عُمان دوراً في التقارب الإيراني-الأمريكي حول موضوع برنامجها النووي من خلال الوساطة بين إيران ومجموعة (1+5)، إذ استقبلت خلال الفترة ما بين عامي 2012-2013 المحادثات السرية بين المفاوضين الإيرانيين والأمريكيين (بن مسن، 2017)، وقد تكللت الجهود العُمانية بإعلان الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة والقوى الغربية عام 2015، كما توسّطت لإطلاق سراح البحارة الأمريكيين المحتجزين لدى إيران 2016.

لكن ذلك الموقف العُماني لم يلقَ استحساناً من السعودية والإمارات، واللّتين تحاولان الضغط على السلطنة لتغيير مواقفها تجاه إيران والأزمة اليمنية وحصار قطر (صحيفة الرأي، 2018)، لا سيما في ظل استهداف الولايات المتحدة لإيران بحزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية بعد انسحابها من الاتفاق النووي عام 2018، ورفض السلطنة قطع علاقاتها الاقتصادية معها.

تعتقد السلطنة بأن أمن الخليج لا يُمكن أن يتحقق إلّا من خلال تعاون دوله، ولذلك تحفّظت على مشروع مظلة الدفاع الأمريكي لحماية أمن الخليج، كما انتقدت السلوك السعودي لاستبعاد إيران من التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، في الوقت الذي ما زالت تُجري فيه تدريبات ومناورات بحرية مشتركة مع إيران كل خمس سنوات، ضمن اتفاقيات التعاون الأمني الموقعة بين الطرفين عام 2010، و2013 (IRNA, 2018).

لكن هذا النهج التعاوني، قد يبدو مخالفاً لسياسات السعودية والإمارات اللتين تنخرطان في الصراعات الطائفية والحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية المندلعة في المنطقة، ولذلك تبتعد السلطنة عن سياسة التحالف مع السعودية وتناؤى بنفسها عن الانخراط في تحالفاتها العسكرية، وتتبع سياسة الانفتاح على الدول المطلة على الخليج (CRS, 2019).

وإذ تخشى السلطنة من تصاعد حالة الاستقطاب المذهبي في المنطقة، والتي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري للدول المطلة على الخليج وبشكل ملحوظ؛ فإنّها تسعى إلى سياسة الأمن الجماعي بدل الصدام، فبحسب تقديرات معهد استكهولم لإبحاث السلام لعام 2018، بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج أكثر من 120 مليار دولار أمريكي، إذ تحتل السعودية المرتبة الأولى فيه وبحجم إنفاق مقداره 69 مليار دولار؛ مما يُدلّل على استمرار وجود الهاجس الأمني لدى دول الإقليم.

الخاتمة

شكّلت سلطنة عُمان عبر تاريخها الطويل إمبراطورية ساحلية امتدت من شرق أفريقيا إلى شمال الخليج العربي، وقد ربطها هذا الامتداد بمجموعة من علاقات التفاعل المتبادل مع القوى الإقليمية والدولية، كما أثر بشكل كبير في تشكيل شخصيتها السياسية عبر التاريخ، كما فرضت الجغرافيا نفسها على السلطنة لتكون متمسكة بإستراتيجية بناء علاقات سلمية مع ما وراء الحدود،

والعمل على تقليص حدة الخلافات مع الدول المجاورة لها، وعلى الرغم من أنَّ السلطنة تأتي في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد السعودية، إلا أنَّ المساحة الكبيرة لا تعني تنوعاً مناخياً ونباتياً للسلطنة، نظراً لكونها ليست جميعها صالحة للاستغلال والنشاط الاقتصادي.

وفي ضوء أتباعها للمذهب الإباضي، انتهجت عُمان مبدأ البيعة للسلطان باعتباره إمام المسلمين، ذلك وفق نظام للحكم يقوم على رفض مبدأ التوريث واتباع منهجية الشورى، وقد عزَّز ذلك تجانس الدولة من الناحيتين القومية والدينية والذي ساهم في إرساء قدر كبير من الاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي، الأمر الذي مكَّن السلطان من انتهاز سياسة خارجية متّزنة تجاه دول الجوار الإقليمي.

أما عن دور مؤسسات صنع القرار، فقد اتَّضح بأنَّ السلطان يُمثل مركز مؤسسات صنع القرار السياسي ومحورها؛ إذ خوّله الدستور العُماني الكثير من الصلاحيات ووضع بين يديه سلطات دينية ودينية، ولذلك تلعب شخصية السلطان قابوس والتي تتسم بالهدوء والرزانة وعدم الخروج كثيراً على وسائل الإعلام دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، أما بالنسبة لدور المؤسسة العسكرية، فهي تخضع مباشرة للسلطان ولا تتجاوز مهامها حدود السلطنة، لكن وعلى الرغم من إمكاناتها النفطية إلا أنَّ اقتصادها لم يُحقّق قفزات اقتصادية كبرى، كما لم يدفعها لزيادة فاعلية دورها الإقليمي والانخراط بالآزمات الإقليمية كبقية الدول الخليجية الأخرى.

وفي ضوء المعطيات السابقة، فقد اعتمدت السلطنة على جملة من المبادئ الأساسية التي تنتهجها في سياستها الخارجية، لعلَّ من أهمّها نسج علاقات دولية وفق أسس مفتوحة بعيدة عن سياسات التحالف أو الاستقطاب الإقليمي، والنأي بنفسها عن الصراعات المذهبية والحروب الإقليمية، وانتهاز سياسة حيادية براغماتية مستقلة عن غيرها، مع رفض اتباع سياسة المحاور، وهي

سياسة استمرت عليها منذ تولي السلطان قابوس للحكم، متأثرة ومحدّدة بشكل كبير بما يأتي:

- 1 - الإسقاط التاريخي للخلاف على الحدود مع السعودية والإمارات.
- 2 - اختلاف التركيبة المذهبية بين الإباضية العُمانية والوهابية السعودية.
- 3 - تباين وجهات النظر حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي.
- 4 - الخلاف حول طبيعة العلاقة مع إيران والقضايا الإقليمية.
- 5 - التحوّف من سياسة التحالفات العسكرية التي تقودها السعودية.
- 6 - زيادة الإنفاق العسكري للدول المطلة على الخليج.

المراجع

- بركات، نظام، والرؤوف، عثمان، والحلو، محمد. (1989). *مبادئ علم السياسة*، دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- البلاذري، أحمد. (1901). *كتاب فتوح البلدان*، مطبعة الموسوعات.
- الجوارنة، أحمد. (2014). *أفغانستان وحلف شمال الأطلسي*. دار الخليج.
- بن مسن، حاتم بن سعيد. (2017). *مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية* [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
- الحسن، حمزة. (2013). *الموقف الخليجي من أزمة البحرين، التقرير الإستراتيجي*. مركز البحرين للدراسات.
- الدمكي، علي. (2012). *التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان 1981-2012* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- السالمي، عبدالله. (1961). *تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان*، ج2. مطبعة الإمام.
- سعيد، سرحان. (1976). *تاريخ عُمان* (عبد المجيد القيسي، تحقيق). وزارة التراث القومي والثقافة.
- شاكر، محمود. (2003). *موسوعة تاريخ الخليج العربي*، ج2. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الطائي، عبدالله. (2008). *تاريخ عُمان السياسي*. مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع.
- عبد الأمير، عبدالله. (2017). *الصراع السعودي القطري*. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- الغريمي، محمد. (2002). *تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.
- العمرى، ثابت. (2009). *الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان 1913-1965* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك.
- غباش، حسين. (2006). *عُمان... الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي*. دار الفارابي.
- فرهاني، منصور. (2008). *الخليج العربي بين المحافظة والتغيير*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- كاشف، سيدة إسماعيل. (1986). *كتاب السير والجوابات* (تحقيق)، ج2. وزارة التراث القومي والثقافة.
- الكندي، أحمد بن عبدالله. (1983). *المصنّف*. مطبعة عُمان، وزارة التراث القومي.
- لانندن، روبير. (1970). *عُمان منذ 1856* (محمد أمين، ترجمة). مركز بيروت.

- المقبيل، طاهر. (2010). *أثر المحدّات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية 1970-2008*، [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.
- النظام الأساسي لسلطنة عُمان. (1996). مرسوم سلطاني رقم 96/101. وزارة الإعلام.
- الوهيبي، حمود. (2012). *أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970-2011* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.
- Abdel-Latif, S. (2015, Sep 15). *Omani Foreign Policy: Oman between the Gulf and Iran*. <http://www.masralarabia.com>
- Abdul Amir, A. (2017). *The Saudi-Qatari Conflict* (in Arabic). Al-Bayan Center for Studies and Planning.
- Al-Arabiya Net. (N.D.). Riyadh Agreement Document. Annex 1. *Al-Arabiya Net*. <https://www.alarabiya.net/en/arab-and-world/gulf/2017/07/10/>
- An Omani academic reveals the reason for the tension in relations between Abu Dhabi and Muscat. (2019, Feb 20). *Al Khaleej Online Newspaper*. <https://alkhaleejonline.net/>
- Arimi, M. (2002) *The Evolution of the Shura System in the Sultanate of Oman*, (in Arabic) [Unpublished Master Thesis]. University of Jordan.
- Baladhari, A., (1901) *The Book of Fattouh Al-Buldan*, (in Arabic) Encyclopedias Press
- Barakat, N., Rawaf, O., & Helow. M. (1989). *Principles of Political Science* (in Arabic). Carmel Publishing and Distribution House.
- Brown. R. (2012). *The History of Political Oman*. West University.
- CIA. (2019, April 17). Center for the Study of Intelligence. *The World Factbook*. updated on: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index>.
- Damaki, A. (2012). *Political Development and its Role in Political Stability in the Sultanate of Oman 1981-2012* (in Arabic) [Unpublished Master Thesis]. Middle East University.
- Farhang, M. (2008). *The Arabian Gulf between Conservation and Change* (in Arabic). Emirates Center for Studies and Research.
- Futaisi, M. (2015). *The Founding Principles of Omani Foreign Policy in the Royal Speeches*. p.7.
- Ghobash, H. (2006). *Oman.. Islamic Democracy: Traditions of the Imamate and Political History* (in Arabic). Dar Al-Farabi.
- GCC. (2018, Sep 2). Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.
- Hassan, H. (2013). *The Gulf Position on the Bahrain Crisis* (in Arabic). The Strategic Report. Bahrain Center for Studies.
- Hassan, M. (2013, Apr 12). *The National Dialogue Track in Bahrain*.

- Hassan, O. (2015, Jan 15). *Gulf Cooperation Council: Reasons for Establishing from a Capitalist Point of View*. Al Jazeera Center for Studies.
- Hill, C. (2003). *The Changing Politics of Foreign Policy*. Palgrave Macmillan.
- Human Development Report. (2018\2019). *Human Development for Everyone*. United Nations Development Programme. UNPD.
- Idris, M. (2013, Dec 24). *Problems of the Gulf Union and Challenges After the Kuwait Summit*. Arab Center for Research and Studies. <http://www.acr-seg.org/>
- IRNA. (2018, May 5). *The establishment of a joint Iranian-Omani naval rescue and rescue exercise*. <http://www.irna.ir/en/News/82905430>.
- James, J. (2014). Developing Economies in the Middle East. *Journal of Economic Affairs*, (33), 27-40.
- Jawarneh, A. (2014). *Afghanistan and NATO* (in Arabic). Dar Al-Khaleej.
- Kashef, S. I. (1986). *Book of Biographies and Answers* (Ed.) Part 2. Ministry of National Heritage and Culture.
- Kindi, A. (1983). *The Compiler* (in Arabic). Oman Press. Ministry of National Heritage.
- Kof. (2017). -indicators/indicators/kof-globalisation-index.html
- Landen, R. (1970). *Oman Since 1856* (Muhammad Amin, Trans.) (in Arabic). Beirut Center.
- Lefebvre, J. (2016). Oman's Foreign Policy in the Twenty-First Century. *MEPC, XVII*(Spring Number1). <http://www.mepc.org/omans-foreign-policy-twenty-first-century>.
- Masen, H. (2017). *The Foundations of Omani Foreign Policy in Light of Regional Changes* (in Arabic) [Unpublished Master Thesis]. Middle East University.
- Middle east newspaper. (2014, Oct 11). Oman and Yemen, and the position on Decisive Storm. *Middle east newspaper*. <https://middle-east-online.com>
- Ministry of Foreign Affairs of Oman. (2018, Aug 6). *Political Stances*. 17/4/2019 <https://www.mofa.gov.om/>.
- Ministry of Commerce and Industry of Oman. (2018, Jul 15). *Media Center, Trade Bulletin*. <https://moci.gov.om/wps/portal/>
- Muqaybel, T. (2010). *The Impact of Geographical, Historical and Economic Determinants on Omani Foreign Policy 1970-2008* (in Arabic) [Unpublished Master Thesis]. University of Jordan.
- National Center for Statistics and Information. (2018, June). *Sultanate of Oman*.
- Omani Ministry of Foreign Affairs: The Qatari crisis will soon be resolved. (2017, June 20). *AlRai Newspaper*. <http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=6dbab7f6-3727-4bee-bbc7->

- Omari, T. (2009). *The British role in the conflict between the Sultanate and the Imamate in Oman 1913-1965* (in Arabic) [Unpublished master's thesis]. Yarmouk University.
- Organization of the petroleum exporting countries [OPEC]. (2018, Jun 11). OPEC share of world crude oil reserves, 2018. http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
- Perfect. J. (2009). *History of Amman*. Higher Institute of Religions.
- Pollock, D. (2016, Mar 8). Hezbollah Labeled Terrorist by GCC States - But What Do Their People Think. *The Washington Institute*?. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/hezbollah-labeled-terrorist-gcc-states-what-do-their-people-think>
- Rashed, B., (2015, May 15). Oman.. Closed-door diplomacy in the hobby of mediation. *alaraby*. <https://www.alaraby.co.uk>
- Relations between the UAE and the Sultanate of Oman have been strained after the failed coup attempt against the Sultanate. (2018, Jun 14). *Al-Watan News Newspaper*. <https://www.watan.com/2018/06/14D8%AA%D9%88%D8%AA/>
- Rottenham, R. (2006). Ibadi Thought, Journal of Thought and Culture. *Middle East Research Center*, 4(2), p.67-78.
- Saeed, S. (1976). *History of Oman* (Abdul Majeed Al-Qaisi, investigation) (in Arabic). Ministry of National Heritage and Culture.
- Salah, B. (2016, Feb 14). *Quiet Diplomacy; Oman and managing relations in a troubled region*. Arab Center.
- Salmi, A. (1961). Masterpiece of Notables (in Arabic). Biography of the People of Oman, Part 2, *Al-Imam Press*.
- Shaker, M. (2003). *Encyclopedia of the History of the Arab Gulf* (in Arabic), Part 2. Osama House for Publishing and Distribution.
- Stockholm International Peace Research Institute. (2018, Dec 12). SIPRI-Milex-data-1949-2018/
- Taie, A. (2008). *The Political History of Oman* (in Arabic). Al-Rabian Library for Publishing and Distribution.
- The Basic Law of the Sultanate of Oman. (1996). *Royal Decree No. 101/96*. Ministry of Information, Sultanate of Oman.
- The Omani Minister of Foreign Affairs reveals to RT about his country's differences with the UAE. (N.D.). *RTarabic*. link to the episode <https://rt.com.ar/lh7b>
- The reasons for the decision of the Gulf countries to withdraw their ambassadors from Doha. (2014, 5 March). *BBC*. <https://www.bbc.com/reel/video/p06kw6v2/the->

- The UAE and Saudi Arabia are putting pressure on countries that are neutral. (2018, September 2). *Raialyoun*. <https://www.raialyoun.com/index.php/>
- Transparency. (2017). [org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017](https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017) No. table
- UAE-Oman relations are a model to be emulated in the Gulf and Arab countries.. (2018, Nov 17). *AlBayan UAE Newspaper*. <http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports>
- Wahaibi, H. (2012). *The Impact of Geographical Location on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman 1970-2011* (in Arabic) [Master Thesis, Middle East University].
- World Bank. (2018). *World Bank Indicators for the Gulf States*. accessed 11/6/2018, on: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=char>
- World Tourism Organization. (2014). <http://media.unwto.org/press-release/2014-11-20/oman-commits-fully-seize-tourism-s-potential-socio-economic-advancement>

Oman's Foreign Policy towards Gulf Cooperation Council States 2011-2018

Dr. Wasfi M. Aqeel*

Abstract

Objectives: This study examined Oman's foreign policy towards the Arab Gulf states during the period of 2011-2018. The study aimed to explain the nature of the Sultanate's foreign policy during the reign of Sultan Qaboos, which was described as neutral and independent. This raised questions about the ability of the Omani political decision-maker to adopt a pragmatic and moderate foreign policy towards the issues of the region.

Method: The study used the systems approach, which is concerned with analyzing the interaction between the system and the environment with all its parts. The political system was regarded the main unit of analysis, including all reciprocal interactions with all the sets of the inputs being processed to be provided as outputs that represent the foreign stances of the state.

Results: The study results showed that the Omani foreign policy is based on a set of constitutional and historical constants that enable Oman to establish pragmatic, neutral and independent international relations built on free bases away from political coalitions and regional polarization.

Conclusion: The study concluded that the historical and geographical data, the structure of the political system, the religious belief and economic potentials all greatly affect and orchestrate the foreign policy of the Sultanate and help to build a peaceful and independent strategy.

Keywords: Omani foreign policy, Cooperation Council, Arab Gulf states.

* Yarmouk University, E-mail: wasfi.aqeel@yu.edu.jo

د. وصفي محمد عقيل، حاصل على دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجمهورية العربية السورية، 2010. يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية، وقد شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية لمدة ثلاث سنوات، الاهتمامات البحثية: نظريات العلاقات الدولية، الدراسات الإستراتيجية والأمنية، السياسة الخارجية، والنظم السياسية المقارنة.

الإيميل: wasfi.aqeel@yu.edu.jo